تقرير

2022

أجور العاملات الريفيات

تحديات حقيقية

وعمل يفتقر للمعايير اللائقة

إعداد:
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
برنامج المرصد العمالي الأردني

عمان, الأردن
تشرين أول 2022

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش ايبرت.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدرش ايبرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

مؤسسة فريدريش إيبرت (FES)

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للاصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

المقدمة والسياق

تحديات واسعة في بيئة العمل تحول دون زيادة معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية أو استمرارها في العمل.

يعدّ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية من الأدنى في العالم؛ كما أن الأردن في المرتبة 149 بين 153 دولة على المؤشر العالمي للمشاركة الاقتصادية للمرأة، من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة، وفقاً لأرقام منظمة العمل الدولية لعام 2021.

ورغم الحديث المستمر عن برامج تمكين المرأة الأردنية في المجالات كافة، بما فيها الاقتصادية، إلا أن نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن لا تتعدى 13.7 بالمئة لعام 2022، وفق أرقام دائرة الإحصاءات العامة. ويلاحظ المراقب للنشاطات الاقتصادية للمرأة الأردنية، وبخاصة للمرأة الريفية، أن النشاطات غالبا ما تكون مقصورة على قطاعات محدودة، من أبرزها: التصنيع الغذائي والألبسة والخياطة والسياحة، وتعتمد المرأة الريفية بشكل كبير على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني، كمصدر رئيس للدخل لها ولأسرتها.

وفي اليوم العالمي للمرأة الريفية الذي يصادف 15 تشرين الأول/ اكتوبر من كل عام، ارتأى «المرصد العمّالي الأردني» التابع لمركز الفينيق للدراسات بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت الألمانية» تسليط الضوء على النساء في الأرياف وأبرز النشاطات الاقتصادية التي تعمل فيها المرأة الريفية وتتخذها مصدر دخل لها ولأسرتها، إلى جانب ظروف العمل والتحديات التي تواجهها، وانعكاسات هذه التحديات على عملها والاستمرار فيه.

ويتضمن التقرير عرضاً لأبرز المجالات الاقتصادية التي تعمل فيها المرأة الريفية وبيئة العمل من حيث الأجور وساعات العمل والحمايات الاجتماعية وخدمات النقل العام وكلفها والحضانات ورياض الأطفال والتحرش والعنف، وانعكاسات انخراط المرأة الريفية على المشاركة الاقتصادية في سوق العمل، وانعكاسات فقدان هذه القيمة المضافة، والتوصيات لأصحاب القرار والجهات المعنية لتحسين بيئة العمل للنساء في الريف وزيادة مشاركتهن الاقتصادية.

ملخص

من خلال تقصّي فريق «المرصد العمّالي الأردني» لأبرز النشاطات الاقتصادية التي تعمل فيها المرأة الريفية وظروف عملها والتحديات التي تواجهها، من خلال إجراء مقابلات مع عدد من النساء العاملات في الريف الأردني بمجالات مختلفة، تبّين أن هناك تحديات واسعة في بيئة العمل تحول دون زيادة مشاركتهن الاقتصادية أو الاستمرار في العمل.

وتتمثل التحديات في: عدم وجود دخل ثابت أو أيام عمل ثابتة وساعات عمل محددة للعمل، وافتقار عملهن للحمايات الاجتماعية في القطاعات المذكورة سابقاً، ورداءة الخدمات العامة المقدمة، وبخاصة خدمة النقل العام وارتفاع كلفها مقارنة بالأجر المحصل، وقلة الحضانات ورياض الأطفال لمن لديهن أطفال، وقلة الدعم المقدم لهن أكان مادياً أو معنوياً. وهذه التحديات تحول بينها وبين فاعلية العمل، والاستمرار فيه على المدى الطويل.

ولاحظ المرصد العمّالي الأردني، من خلال إجراء المقابلات، أن عمل النساء في الريف الأردني يفتقر إلى معايير العمل اللائق، التي تدعو منظمة العمل الدولية إلى تطبيقها بشكل مستمر، ويطالب مركز الفينيق للدراسات وبرنامجه المرصد العمّالي الأردني بتطبيق هذه المعايير، التي تتمثل بساعات عمل لائقة وأجور كافية والمساواة في الفرص وعدم التمييز، وبيئة آمنة للعمل وظروف عمل مستقرة وآمنة، وتوفير الحمايات الاجتماعية وإجراء حوار اجتماعي للتمثيل العمّالي.

أولاً: الأجور وساعات العمل

غالبا ما يكون الدخل أو الأجر الذي تحصّله النساء العاملات في الريف غير ثابت ويتأثر بعدة أمور منها أن العمل يكون موسميا، فمعظم النساء العاملات في الريف يعملن بنظام المياومة، وبخاصة النساء العاملات في الزراعة.

إذ أحياناً يضرب الصقيع المحاصيل الزراعية خلال فصل الشتاء، وتكون المحاصيل مصدر دخل لكثير من النساء، ما يؤثر على الأجر الذي تحصل عليه النساء، وأحياناً يحصّلنه بعد عناء يطول.

والقليل من النساء العاملات في الريف يحصلن على راتب شهري، ويمكن القول إن الأجر الذي يحصلن عليه متدن.

كذلك فإنّ العديد من النساء في القطاع الصناعي ما زلن يتقاضين أجوراً تنخفض عن الحد الأدنى، وتقسم النساء هنا إلى فئتين، أولاهما اللواتي يعملن في قطاع المحيكات المستثنى أصلاً من الحد الأدنى للأجور

المحدد بـ260 ديناراً والأخرى تمثل النساء العاملات في الصناعات الغذائية، واللواتي ما زلن أيضاً يحصلن على أجوراً قد تنخفض عن 200 دينار.

لا تقتصر الانتهاكات على ذلك، بل إنّ العديد من العاملات يشكين أيضاً حرمانهن من حق الإجازة السنوية، حيث يخصم على العاملة الواحدة مبالغ تتراوح بين 10 دنانير و20 ديناراً في حال اضطرت للحصول على إجازة، ما يخفض الأجر الشهري لهن.

وهناك عدد من نساء الريف لديهن مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، يعملن فيها وأسرهن وتُشكل مصدرا رئيسا للدخل، يكون الدخل فيها متفاوتا ويعتمد على مهارات التسويق التي يمتلكنها، ومدى المشاركة في المعارض والبازارات.

تعمل بسمة أبو رمح (39 عاماً) منذ أربع سنوات عاملة زراعية، وتحصل خلال عملها بقطف المنتجات الزراعية في مزارع الأغوار الشمالية على أجر دينار ونصف الدينار عن كل ساعة عمل، وغالباً ما يكون العمل في الفترة الصباحية، وهي تعمل كل يوم أربع ساعات ونصف الساعة.

وتوضح بسمة أن عمّال الزراعة قد لا يحصلون على أجورهم من أصحاب المزارع، وقد تتراكم الأجور لمئات الدنانير وينتظر العمّال والعاملات لسنوات كي يحصّلوا أجورهم.

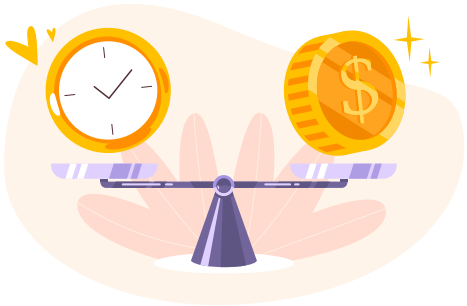

ويؤكد تقرير صادر عن المرصد العمّالي الأردني في كانون الأول 2021 بعنوان «عمّال الزراعة لا يتقاضون أجورهم»، أن 10 بالمئة من عمّال الزراعة لا يحصّلون أجورهم المستحقة. ويشار هنا إلى أن غالبية عمّال الزراعة هم من النساء.

ويلفت التقرير إلى أن عمّال الزراعة لا يعرفون أين يتجهون لتحصيل الأجر، وبعضهم الآخر يقدمون شكوى لدى المحكمة ويحصلون على أجرهم بالتقسيط، وآخرون لا يتخذون أي إجراء، خوفاً على لقمة عيشهم ومنعهم من العمل مرة أخرى، وينتظرون أن يفي أصحاب العمل بوعودهم.

أما سماح بني حمدان (36 عاماً) فتعمل في الصناعات اليدوية والإكسسوارات منذ ثلاثة أعوام، ولا يرتبط عملها بساعات معينة، فهي تصنع الاكسسوارات في المنزل وتسوق لها من خلال جمعيات ومنصات التواصل الاجتماعي، «أعمل ما يقارب أربع ساعات على مدار أسبوع، ويراوح الأجر الذي أحصّله من مشاركتي في المعارض والبازارات بين 15 ديناراً إلى 25 ديناراً في اليوم الواحد».

أميمة حامد (27 عاماً) تحمل شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة وتعمل مديرة صالة في أحد المطاعم السياحية، ويختلف عملها والأجر الذي تحصل عليه بين موسمي الشتاء والصيف، فهي تتقاضى أجرا مقداره 400 دينار شهريا طوال الصيف وتعمل بشكل يومي، وفي الشتاء يقل الأجر إلى النصف، ويجري تغيير على أيام العمل، ليصبح يوماً بعد يوم.

ثانياً: الحمايات الاجتماعية وإصابات العمل والأمن الوظيفي

قليل من النساء العاملات في الريف يحصلن على حمايات اجتماعية مثل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي من عملهن، وبعضهن ينتفع من الحمايات الاجتماعية الخاصة بأسرهن، مثل التأمين الصحي

الخاص بالأب أو الأخ أو الزوج وتنتفع منه النساء. وترى النساء العاملات في الريف أن الاشتراك في الضمان الاجتماعي مسألة ترف، فمن بين النساء اللاتي أجرى «المرصد العمّالي الأردني» معهن مقابلات، واحدة فقط كان لديها اشتراك في الضمان الاجتماعي تحصل عليه من عملها، وباقي النساء ينتفعن من التأمين الصحي الخاص بأحد أفراد أسرهن.

ومن الممكن أن تتعرض النساء إلى أي إصابة أثناء ساعات العمل أو حتى خلال التنقل للعمل، وتتنوع الإصابات وفق طبيعة العمل،

والنساء العاملات في الزراعة هن الأكثر تعرضاً لإصابات العمل من بين القطاعات التي تعمل بها النساء في الريف.

تقول عايدة السيوف (55 عاماً) التي تعمل منذ ما يقارب 40 عاماً في تصنيع منتجات غذائية مختلفة منها السماق والصابون البلدي، وتصنف عملها بالخطر، «السماق من المواد شديدة الحموضة وإعداد الصابون يضطرني لأن استخدم مادة الصودا الحارقة لتصنيعه، الأمر الذي يستدعي بشكل دائم ارتداء القفازات، ورغم ذلك أتعرض لتقرحات في يديّ».

أما بسمة أبو رمح، فتقول إن العمل في الزراعة خطر ويجب الحذر دائماً، إذ تتعرض للمبيدات الحشرية وصاحب العمل لا يوفر لها أدوات الصحة والسلامة المهنية، ما يرغمها على شراء الأدوات على حسابها الخاص.

«تعاني الكثير من عاملات الزراعة من أزمات صدرية أو تحسس رئوي بسبب المبيدات الحشرية والأسمدة المستخدمة، ولأن النساء بلا تأمين صحي ولا حتى ضمان اجتماعي، يدفعن كلف العلاج على حسابهن الخاص، غير أن صاحب العمل لا يعترف بهذه الإصابات ولا حتى كلف التعويض»، توضح لـ«المرصد العمّالي الأردني».

أما سناء المومني (32 عاماً) التي تحمل الماجستير في علم الاجتماع فتعمل في تربية النحل وإنتاج العسل منذ سبعة أعوام، وتقول إن طبيعة عملها بحد ذاته تحدٍ كبير، «العمل في تربية النحل وإنتاج العسل ليست بالمهمة السهلة وتحتاج إلى جهد كبير، وقليل من النساء يتجهن إلى هذا النوع من المشاريع».

وتوضح أنه رغم ارتدائها البذلة المخصصة للعمل، التي تتكون من قبعة مع حجاب وقفازات وملابس سميكة وحذاء خاص، فهي تتعرض لإصابات أثناء عملها، وأغلب هذه الإصابات لسعات النحل.

فيما يتعلق بالأمن الوظيفي؛ فإن عمل النساء في الريف غير ثابت ويرتبط بالمواسم وبخاصة موسمي الزراعة والسياحة، إذ يختلف من موسم لآخر، وبالتالي يتأثر الأجر الذي تحصل عليه النساء وأيام وساعات العمل.

توضح سماح بني حمدان أن عملها ليس ثابتا ويتأثر بالمواسم السياحية، فإذا كانت هناك حركة سياحية تحصل على دخل جيّد، وفي الشتاء تقل الحركة السياحية، ما يجعلها تنتقل للعمل في حياكة الصوف، كي تحصل على دخل لتغطية مصاريف أسرتها، «زوجي يعمل بنظام المياومة، وأساعده في تغطية المصاريف المعيشية لأسرتي المكونة من ثلاثة أفراد».

فيما تقول أميمة حامد إن عملها مرتبط بالحركة السياحية، «في الصيف يتوافد السياح إلى المطعم ما يؤثر إيجاباً على الأجر الذي أحصّله»، وفي الشتاء تقل الحركة ويقل معها الأجر الذي تحصّله.

ثالثاً: خدمات النقل العام وحضانات ورياض الأطفال

تُشكل خدمة النقل العام وارتفاع كلفها تحديا كبيرا أمام النساء العاملات في الريف، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأجر الذي تحصله ويزيد من الأعباء المالية عليهن، ويؤدي على المدى البعيد إلى ترك العمل، ما يقلل من فرص مشاركة المرأة الاقتصادية التي هي أصلا مشاركة خجولة.

تقول بسمة أبو رمح إنها تتنقل والنساء العاملات معها بمركبة صاحب العمل، وهي غير آمنة، بسبب ركوب عدد كبير من العاملات، كما أنها مكشوفة وفي فصل الصيف لا يوجد غطاء للحماية من أشعة الشمس الحارقة ولا حتى للحماية من برودة الشتاء، وأحياناً تسقط النساء من المركبة أثناء سيرها.

أما سماح بني حمدان، لأنها تشارك في البازارات والمهرجانات لتسويق وبيع منتجاتها، تذهب إلى أماكن مختلفة قد لا تصلها خدمة النقل العام، وتُجبر على استخدام النقل الخاص بكلف مرتفعة مقارنة بسعر بيع المنتجات، ما يجعلها أحيانا تعدل عن المشاركة في بعض البازارات، وبالتالي يقل الأجر الذي تحصل عليه، «اتنقل من ساكب في جرش إلى عمان أو أي منطقة أخرى وهذا يكلف كثيرا، وهو عبء مالي كبير».
وتلفت أميمة حامد إلى أنها تواجه صعوبة في الوصول إلى مكان عملها، الذي يبعد عن منزلها أربعة كيلومترات، بسبب وعورة الطرق من جهة وغياب خدمة النقل العام من جهة أخرى، «كل يوم تكلفني أجور التنقل من المنزل إلى مكان العمل ما يقارب 10 دنانير».

فيما يتعلق بخدمة الحضانات ورياض الأطفال للنساء العاملات ممن لديهن أطفال، يرتب عدم توافر الحضانات تحديات وضغوطات إضافية على العاملات في الريف وبخاصة عاملات الزراعة، اللاتي يعانين أصلاً من ظروف عمل صعبة، ليس أقلها الأجور القليلة التي قد لا تجاوز السبعة دنانير يومياً في بعض الحالات ولا تكفي لوضع أبنائهن في حضانات.

ووفق تقرير أعده المرصد العمّالي الأردني في تشرين الثاني عام 2021، فإن النساء العاملات في قطاع الزراعة ممن لديهن أطفال وفي ظل غياب الحضانات، تلجأ إلى وضعهم عند الأقارب أو الجيران، وبعضهن يدفعن بدل رعاية نحو دينارين في اليوم الواحد، إلى حين العودة من المزارع، وأحياناً يبقى أبناء وبنات العاملات، عند إخوتهم من الأطفال الذين يحتاجون للرعاية في المنزل، أو يجبرن على أخذهم إلى العمل.

ويؤكد التقرير، الذي جاء بعنوان «انعدام الحضانات يزيد معاناة العاملات الزراعيات»، ضرورة دعم الجهات المعنية، كوزارات الزراعة والعمل والتنمية الاجتماعية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة والطفل، بحيث تكون الحضانات مجانية، أو زهيدة التكلفة، من خلال إيجاد صندوق خاص.

وتستحضر بسمة أبو رمح موقفا تعرض له ابن شقيقتها الذي يبلغ من العمر أربع سنوات، بعد أن وضعته في المنزل مع أشقائه الذين لا يجاوز أكبرهم 14 عاماً، «في أحد الأيام وأثناء ذهاب شقيقتي معي إلى العمل أحرق طفلها الصغير، وهو يحاول إشعال المدفأة، السجادة وكاد أن يحرق نفسه وإخوته، وهذا الأمر أقلقها وبقيت تفكر فيه طوال عملها وماذا يفعل أبناؤها أثناء غيابها في عملها».

رابعاً: بيئة عمل آمنة من التحرش والعنف

هناك علاقة مباشرة بين التحرش الذي يحدث في الأماكن العامة والخاصة وانسحاب النساء من العمل، إذ تظهر دراسة صادرة عن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية في تشرين الثاني 2021، وجاءت بعنوان «سلامة المرأة في العمل»، أن نحو 10 بالمئة من النساء اللواتي انسحبن من العمل كان بسبب التحرش الجنسي.
وتؤكد الدراسة أن تعرض النساء للتحرش الجنسي

أو الخوف من التعرض له، كان السبب المباشر لترك العمل، وبذلك يكون هذا النوع من العنف هو أحد محددات تدني مشاركة المرأة في سوق العمل.

وأعلنت وزارة العمل مطلع تشرين الأول الحالي البدء بإجراءات المصادقة على اتفاقية «مناهضة العنف والتحرش في عالم العمل 2019 / 190»، التي تعتمد سياسات لمكافحة التحرش الجنسي، وتشجع اعتمادها لضمان بيئة عمل آمنة للنساء.

وعرفت الاتفاقية «190» التحرش والعنف بأنه «نطاق من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها، سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت، التي تؤدي، أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي، نفسي، جنسي، أو اقتصادي، وتشمل العنف والتحرش على أساس النوع الاجتماعي».

فيما يتعلق بالتحرش، لم تصرح أي واحدة من النساء اللاتي قابلهن «المرصد العمّالي الأردني» بتعرضها للتحرش، إلا أن بسمة أبو رمح تستحضر قصة لعاملة تعرفها، بأن صاحب مزرعة في الأغوار الشمالية استغنى عن خدماتها بعد أن رفضت الاستجابة له بقوله «لا ترجعي إلى العمل مرة أخرى، فلم تعطيني ما أريد»، ومنذ ذلك اليوم وهي لا تعمل.

بينما الشابة فتحية (اسم مستعار) التي وثّق «المرصد العمّالي الأردني» ما تعرضت له في وقت سابق، لم تكن تعرف ما سيحدث لها في مكان العمل، وتعمل في قص الأقمشة بمصنع للحياكة في إحدى قرى إربد، تعرضت للتحرش من أحد المشرفين، ففي أحد الأيام وصلت مبكرة، ولم يكن سواها من العاملات، وبعض الإداريين والمشرفين، ذهبت إلى صالة العمل، ولحق بها أحد المشرفين، رأته متجهاً نحوها، فشعرت بالتوتر، اقترب منها أكثر، ازداد توترها، قال لها «سأضعك في قسم الإشراف إذا سهرنا هذه الليلة مع بعضنا».

ما أنقذ فتحية من حراجة الموقف دخول إحدى العاملات الصالة، فانزاح ما كانت تشعر به من توتر، «بقيت طوال اليوم أفكر بما حدث متفاجئة من الموقف»، وبعد العمل ثلاثة أشهر، أمضتها على قلق، اضطرت فتحية إلى ترك العمل، والعودة إلى صفوف البطالة، مُخفية عن أسرتها ما حدث معها، متعللة بأن ضغط العمل والإرهاق هو سبب ترك العمل.

أما فيما يتعلق بالعنف، فمن بين النساء اللاتي أجرى «المرصد العمّالي الأردني» معهن مقابلات، تعرضت واحدة إلى عنف نفسي في بداية عملها وتأسيس مشروعها متناهي الصغر.

تقول كِفى الزغول (50 عاماً) التي قررت منذ 10 أعوام تأسيس مشروعها لتصنيع المواد الغذائية والأكلات الشعبية، إن «المجتمع من حولي لم يشجعني أو يقدم لي الدعم النفسي، زوجي متوفى وكانوا يقولون لي لديك ستة أطفال بحاجة لتربية وخروجك من المنزل للعمل عيب».

الآثار والتداعيات:

انخراط المرأة الريفية في سوق العمل ينتج عنه مزيد من النشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال زيادة مداخيل النساء وبالتالي زيادة الإنفاق، وتمكين المرأة الريفية وزيادة مشاركتها الاقتصادية يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأسر، على اعتبار أن المرأة الريفية في كثير من الأحيان تكون المعيلة لأسرتها.

ويؤدي انخراط المرأة الريفية في سوق العمل كذلك إلى المساهمة في تحقيق التنمية في المناطق الريفية وجيوب الفقر وتطوير الخدمات العامة المساندة بما فيها خدمة النقل العام والحضانات ورياض الأطفال.

في المقابل، يرتب غيابها عن سوق العمل بشكلٍ واف، خسارة الاقتصاد الأردني الكثير من الأيدي العاملة القادرة على القيام بنشاطات اقتصادية متنوعة ومختلفة في مجالات عدة.

ويعني كذلك أن نمو الاقتصاد الأردني سيكون غير متوازن، ما يؤدي إلى تزايد الفجوة في فرص العمل والأجور بين النساء العاملات في الريف ونظيراتهن من النساء العاملات في المدن، إلى جانب حدوث إعاقات في تحقيق التنمية وتطوير الخدمات العامة المساندة.

التوصيات

1. العمل على شمول النساء العاملات في الريف بالحمايات الاجتماعية، وإيجاد آلية تتلاءم مع طبيعة عمل النساء العاملات في المواسم أو من لديهن مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة لشمولهن في الحمايات الاجتماعية، على أن تشترك في الضمان خلال العمل بالمواسم أو عمل صندوق خاص لإشراك النساء في الحمايات الاجتماعية.

2. العمل على تطوير خدمة النقل العام وتوسيع شبكة المواصلات العامة لتصبح أكثر أماناً وأقل تكلفة، لأن النساء العاملات في الريف يواجهن تحديا حقيقيا في التنقل إلى أماكن عملهن باستخدام خدمة النقل العام المتوافرة حالياً وتشكل الخدمة عبئا ماليا كبيرا مقارنة بالأجر الذي تحصل عليه النساء.

3. إتمام السير في إجراءات المصادقة على اتفاقية العمل 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل وتأمين الإجراءات والآليات لتفعيلها، لأن استمرار تعرض النساء للتحرش والعنف يعني انسحابهن من سوق العمل، ما يؤدي إلى استمرار انخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء.

4. توفير الخدمات المساندة للنساء العاملات في الريف، وبخاصة إنشاء الحضانات ورياض الأطفال، وضرورة دعم الجهات المعنية، كوزارات الزراعة والعمل والتنمية الاجتماعية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة والطفل، بحيث تكون الحضانات مجانية، أو زهيدة التكلفة، من خلال إيجاد صندوق خاص.

5. تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي للنساء العاملات في الريف، وبخاصة صاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينهن بصورة حقيقية وليست شكلية.

6. ضمان حقوق النساء في الأعمال الموسمية وفي القطاع غير المنظم لتشغيل عدد كبير من النساء في الأرياف، والالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفق معايير العمل اللائق، وتشجيع النساء العاملات في الريف على العمل وتسهيل فرص مشاركتهن في سوق العمل، من خلال تهيئة بيئة عمل مناسبة وجاذبة تتواءم مع احتياجاتهن.

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

PhenixCenter

@LaborWatchJo
www.labor-watch.net